أزمة اختطاف مدير مكتب الرئاسة تتصاعد

الرئيس يجتمع بالدفاع الوطني والشركات النفطية تهدد

المؤتمر يدين اختطاف بن مبارك ويعتبره بادرة خطيرة

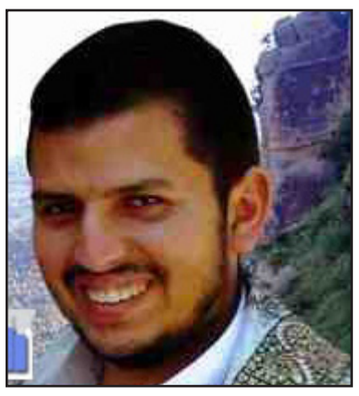

< وصف الرئيس عبدربه منصور هادي الأحداث التي شهدها العام 2011م بالأزمة السياسية وقال انها كارثة حقيقية على اليمن وكادت تقضي على أمنه واستقراره ووحدته لولا عناية الله- بحسب مانقلت وكالة سبأ.

يأتي ذلك في خضم الاحداث المأساوية التي يشهدها اليمن نتيجة الانفلات الأمني الملحوظ وعجز الدولة عن الايفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، حتى وصل الأمر الى اختطاف مدير مكتب رئيس الجمهورية الدكتور احمد بن مبارك في وسط العاصمة من قبل جماعة انصار الله التي تبنت العملية واصدرت بياناً تم بثه في قناة «اليمن الرسمية» أوضحت فيه ان توقيف بن مبارك كان ضرورة للحيلولة دون التلاعب بمسودة الدستور المزمع طرحه للاستفتاء، فيما اكتفت الرئاسة والحكومة ببيانات ادانة للحادثة.

ومن جانب آخر انسحب ممثلو المؤتمر وأحزاب التحالف من اجتماع هيئة الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني المخصص لمناقشة مسودة الدستور الجديد بسبب الخلاف على اللائحة الداخلية وعدم التمثيل المتساوي في الهيئة وغيرها ذُكرت في بيان بذلك.

وتوقع مراقبون ارتفاع وتيرة العنف خلال الفترة القادمة في العاصمة صنعاء بين جماعة انصار الله والحكومة وحزب الاصلاح بسبب أزمة الدستور الجديد، وفي هذه الاثناء عقد مجلس الدفاع الوطني اجتماعاً استثنائياً برئاسة الاخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وبحضور رئيس مجلس النواب الشيخ يحيى علي الراعي ورئيس الحكومة خالد بحاح، وأكد الرئيس على ضرورة اضطلاع الجيش وأجهزة الأمن بمسئولية حفظ الأمن في العاصمة صنعاء والحيلولة دون عودة الاقتتال والمتاريس داخل العاصمة.

وفي أول رد من جماعة أنصار الله على ادارة الرئيس هادي أعلن مستشار رئيس الجمهورية صالح الصماد استقالته من منصبه وأوضح انه بذل جهوداً كبيرة لاقناع الثوار- حسب وصفه- بعدم التصعيد، ومنحوا الرئيس والحكومة والمكونات السياسية فرصة كافية لزرع الثقة وطمأنة الشعب بأن هناك تغييراً نحو الأفضل.. واستدرك بقوله: ان تلك الجهود لم تجد آذاناً صاغية لدى الرئاسة والحكومة والمكونات، واضاف: لست مستعداً بعد اليوم للتدخل في حل أي اشكال يتعلق بفرض الشراكة او منعها فقد بذلت كل ما بوسعي لتلافي ان تصل الأمور الى هذا الوضع ولكن دون جدوى.

وفي سياق تصعيد أزمة اختطاف مدير مكتب الرئاسة احمد بن مبارك اوقفت الشركات النفطية بمحافظة شبوة أعمالها طوعياً أمس الاحد استجابة لدعوة وجهها زعماء قبائل شبوة احتجاجاً على قيام جماعة الحوثي باختطاف بن مبارك.

من جانبه اعلن مصدر مسئول في اللجان الشعبية ان اعتقال بن مبارك جاء على خلفية تلقّي معلومات بتورطه في التخابر مع دولة أجنبية.. مشيراً الى احتفاظهم بوثائق وتسجيلات صوتية تدين مدير مكتب الرئاسة، تم الحصول عليها من أحد ضباط الامن القومي- بحسب المصدر..

وفي ذات السياق اعتبر امين عام مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني اختطاف بن مبارك عملاً ارهابياً، واصفاً عناصر جماعة انصار الله بالمليشيات المسلحة.

ومن جهته اصدر الناطق باسم جماعة انصار الله بياناً صحفياً أكد فيه رفض الجماعة لتقسيم اليمن الى ستة اقاليم وانتقد اداء الرئيس هادي.. مؤكداً أن استقالته لاتثني الجماعة عن مواصلة مهامها.

يُذكر أن الحوثيين رفضوا بشدة في وقت سابق تعيين الدكتور احمد عوض بن مبارك رئيساً للحكومة ومارسوا ضغوطاً كبيرة بعد صدور قرار جمهوري بتعيينه وانتهت بإلغاء القرار وتعيين المهندس خالد بحاح.

واعتبر مراقبون طريقة ايقاف بن مبارك من خلال اعتراضه بسيارة مدرعة وسط العاصمة وانتزاعه من وسط مرافقيه بمثابة رسالة للرئيس هادي.

وعلمت «الميثاق» ان الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة القائمة بين الرئيس وانصار الله لم تحقق أي نتائج حتى مساء الاحد ويشارك فيها عدد من الشخصيات الرسمية، وفي هذه الاثناء تستمر العديد من الفعاليات في عقد لقاءات متواصلة بصنعاء لتدارس الوضع القائم والتداعيات الخطيرة.

ولايزال مصير هذه الأزمة مجهولاً، ولكن المؤشرات تؤكد انه في حال استمرارها ستفضي الى مالا تُحمد عقباه، حيث تم فتح كل الخيارات بما فيها تدخل الجيش الذي أعلن عنه الرئيس هادي خلال ترؤسه اجتماع مجلس الدفاع الوطني مؤخراً.

وبهذا الصدد تتواصل الادانات في الداخل والخارج لاختطاف مدير مكتب رئيس الجمهورية في ظل استياء شعبي عارم إزاء فشل الرئيس هادي والحكومة في حماية شخصية بهذا المنصب الرفيع حيث جرى اختطافه من وسط العاصمة..

الأمر الذي أوجد اجماعاً وطنياً على ضرورة تقديم الرئيس هادي استقالته لعجزه عن القيام بتحمل مسؤولياته الدستورية، وجر البلاد إلى كارثة حقيقية..

وكانت فروع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني في الجمهورية قد استنكرت بشدة اختطاف بن مبارك، مطالبةً الدولة بضبط الجناة وتقديمهم للعدالة.

المؤتمر: الاختطاف تقويض لجهود التسوية

عبر مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام عن استنكاره وإدانته الشديدة لما تعرض له الدكتور احمد عوض بن مبارك مدير مكتب رئاسة الجمهورية-السبت- من عملية اختطاف على يد عناصر مسلحة وسط العاصمة صنعاء.

وقال المصدر: إن هذه العملية بادرة خطيرة تستهدف مؤسسة الرئاسة والاستقرار والوحدة الوطنية وتعمل على تقويض جهود التسوية السياسية وخلط الاوراق للدفع بالأوضاع في البلاد نحو مزيد من التأزم..

وطالب المصدر الجهات الامنية بتحمل مسئوليتها في متابعة الجناة وتقديمهم للعدالة..

أزمة الدستور تتفجر

انسحاب 15 حزباً من اجتماع هيئة مراقبة تنفيذ مخرجات الحوار رسالة خطرة

اليمن أمام مفترق طرق ولايمكن التفريط بالثوابت | الهيئة الوطنية لتنفيذ مخرجات الحوار تضع التسوية في مأزق

محمد شرف الدين

يزداد المشهد اليمني تعقيداً بعد التداعيات الخطيرة التي شهدتها الساحة في الساعات والأيام القليلة الماضية، والمتمثلة بتفجير المعركة حول مسودة الدستور والتي قد تأخذ مساراً دراماتيكياً خطيراً اذا استمرت بعض الأطراف في غيّها وتجبُّرها ومحاولة الغاء اطراف ومكونات سياسية بالتهديد والوعيد او شن حروباً متعددة ضدها.

وما حدث صباح أمس الأول السبت تزامناً مع اجتماع الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار من احتجاز للدكتور احمد عوض بن مبارك- مدير مكتب رئاسة الجمهورية- وكذلك انسحاب مكونات المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف الوطني وانصار الله لمسببات منطقية ومقبولة، يؤكد انه لا مساومة ولاتفريط في قضية وطنية عظيمة او القبول بعقد اجتماعي يسلب حقوق أبناء الشعب او يشرعن للتمايز بين المواطنين أو الانتقام من بعض أبناء الوطن او يسقط الأحقاد والكراهية الحزبية في نصوص دستورية.

وتظهر تداعيات الساعات الماضية ان محاولة تمرير بعض المشاريع المشبوهة في بعض فرق الحوار اصبح امراً مستحيلاً، سيما وانه قد سبق لأغلب المكونات ان أبدت مواقفها وأعلنتها للرأي العام وجرى الحديث حولها في لقاءات مع رئيس الجمهورية وتم التأكيد على ذلك باتفاق معلن.

ويرجح مراقبون سياسيون ان تكون الأزمة الجديدة مفتعلة من قبل الرئيس هادي واحزاب في المشترك بهدف تعطيل التسوية السياسية وعرقلة السير في تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار او استكمال تنفيذ ما تبقى من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية واتفاق السلم والشراكة الوطنية خصوصاً وأن مشروع الدستور يبدو وكأنه صيغ ليس كعقد اجتماعي وإنما ليمدد للرئيس هادي..

حيث ان مسودة الدستور تضمنت مواداً ملغومة، تعمدت الرئاسة والمستفيدون من تمديد المرحلة الانتقالية تفخيخ الدستور بنصوص «قاتلة» ومدمرة للمستقبل الذي ينشده الشعب اليمني.

وبالتالي جاءت احداث السبت لتنذر بتحول خطير في مسار التسوية السياسية وتضع اليمن أمام مفترق طرق، بعد ان أمضى اليمنيون حوالى عام ينتظرون دستوراً يلبي تطلعات كل ابناء الشعب، بيد ان الرئيس هادي تحول الى مشعل حرائق ومفتعل أزمات في مسار التسوية، وجاء انسحاب حوالى 15 حزباً تمثل مكونات كبيرة وقوية في الساحة من اجتماع الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار كرسالة شديدة وقوية مفادها انه لايمكن السماح لأيٍّ كان العبث بمستقبل اليمن وأجياله.

وهذا المأزق الذي وصل إليه الجميع تسبب به ايضاً مستشارو رئيس الجمهورية الذين ساعدوا على نسف كل الاتفاقات وفي المقدمة المبادرة الخليجية، ومنحوا لأنفسهم سلطات مقدسة باسم الاحزاب وألغوا كل المكونات السياسية، وبغض النظر عن خلفيات هذه الأزمة والمتسببين بها، فإن مايهمنا اليوم هو الى أين يمضي اليمنيون بعدما حصل.. هل الى اتفاق جديد لحل الأزمة أم الى الاقتتال.. أم الى تقديم اليمن على طبق من ذهب للأجانب واخضاعها للوصاية الخارجية..؟

الى الآن ماتزال كل الخيارات مفتوحة وهي كذلك منذ 2011م، غير ان المستجدات تكشف عن سيناريوهات ما بعد ابراز العضلات أي كسر العظم وهو مؤشر لدورة عنف لن يكون وقودها انصار الله من جهة والرئيس هادي والمشترك من جهة ثانية فقط، بل ان كل القوى السياسية ستدفع ثمناً باهظاً في حال اللجوء للقوة -وهو ما يلوح في الأفق- لحسم الخلافات القائمة، خصوصاً وانه ليس بمقدور الرئيس او مستشاريه او المكونات المستفيدة من الأزمة واستمرار تمديد الانتقالية ان تلغي جماعة انصار الله، كما فعلت ذلك مع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني، فثمة متغيرات على الارض قلبت الموازين بسبب سياسة الاقصاء والتهميش والالغاء التي أفرط في استخدامها الرئيس هادي والاخوان وشركاؤهم خلال الفترة الماضية.. مما جعل جماعة انصار الله يتصدرون المشهد بقوة السلاح المسنودة بشرعية ثورية بسبب تلك الأخطاء الكارثية.

وما يثير الاستغراب هو اصرار الرئيس هادي ومستشاريه على ان يسيروا بغطرسة وتبختر كقادة مزعومين بعد أن سرقوا أحلام الشباب الذين خرجوا 2011م، ويريدون اليوم ان يسرقوا مخرجات الحوار وتطلعات الشعب عبر مسودة الدستور وتمديد الانتقالية، والأسوأ من كل ذلك انهم لايضعون للمؤتمر واحزاب التحالف وقوى فاعلة أخرى أي حساب..!

في بيان مهم :

ممثلو المؤتمر وأحزاب التحالف يوضحون أسباب انسحابهم من الهيئة الوطنية

عدم تصحيح نسب تمثيل المكونات في الهيئة

< كشف ممثلو المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني في الهيئة الوطنية أسباب انسحابهم من الجلسة التي عقدت السبت في دار الرئاسة.

وقالوا في بيان صادر عنهم: إنه كان من المقرر بجدول أعمال الهيئة أن يتم الاتفاق على اللائحة الداخلية لعمل الهيئة وان تطلع عليها وتقرها بعد استلامها من اللجنة المصغرة المكلفة بإعداد اللائحة.

وأضافوا : لكننا تفاجأنا بأن اللقاء ليس إلا احتفالاً بتسليم مسودة الدستور إلى الهيئة من لجنة صياغة الدستور في عمل مخل بالعمل المنظم والمكتمل.

وأورد ممثلو المؤتمر والتحالف في بيانهم الأسباب التي جعلتهم ينسحبون من الجلسة بالتالي :

عدم استكتمال اللائحة الداخلية للهيئة وإقرارها

< إن الهيئة لم تقر ولم تكمل لائحتها الداخلية التي تنظم عملها وهي مازالت عهدة اللجنة المصغرة لإعداد اللائحة ولم ترفعها للهيئة ولم تكتمل.

< ان لمكوني المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي طلبات أصيلة تتعلق بالهيئة لم يتم التجاوب معها برغم تقديمهم أكثر من طلب إلى هيئة رئاسة الهيئة.

< عدم تصحيح نسب التمثيل للمكونات في الهيئة التي تتفق مع نسبهم في مؤتمر الحوار بما فيها نسبة تمثيل مكون المؤتمر الشعبي العام ومكون أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي.

اللجنة تعود إلى العاصمة بالفشل

أجواء مشحونة وحالة ترقّب من تفجُّر الحرب بمارب

مجيديع لـ«الميثاق»: لا يوجد جدية لدى المسلحين في تسليم سلاح الكتيبة

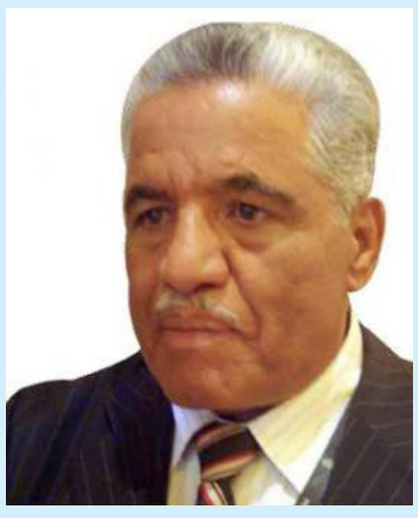

«الميثاق»- مارب/ خاص

وضعت الأجواء المشحونة التي ولدها تصعيد الجماعات والمليشيات المسلحة ابناء محافظة مأرب واليمن بشكل عام في حالة ترقب دائم من تفجر الحرب التي تدق طبولها ليل نهار.

وأكدت مصادر قبلية ومحلية لـ«الميثاق»، أن الأوضاع لا تزال متوترة خاصة وان اللجنة العسكرية التي كلفت بحل الأزمة في محافظة مأرب، عادت إلى العاصمة صنعاء، أمس الأحد، دون ان تنجز أي شيء من مهامها.

وقال الشيخ عبدالله مجيديع لـ«الميثاق»: ان الوضع في مأرب شبه هادئ، حتى مساء الاحد، وان طرفي الصراع يحشدان قواتهما الى جبهة المواجهة، استعداداً لتفجير الحرب.

وأضاف مجيديع، احد أبرز مشائخ مأرب: ان المسلحين وعدوا بتسليم بعض من اسلحة الكتيبة العسكرية (كتيبة قوات الاحتياط الاستراتيجي) التي تقطّع لها مسلحون أواخر الشهر الماضي اثناء قدومها من محافظة شبوة، لكن لم يتم الوفاء بالوعد وتسليم السلاح حتى مساء الأحد.

واكد الشيخ مجيديع، ان مسلحي حزب الإصلاح لايزالون يماطلون كعادتهم في تسليم اسلحة الكتيبة العسكرية، وكانوا وعدوا بتسليمها- امس- الا ان اللجنة العسكرية غادرت مأرب، عقب تلقيها اتصالاً من صنعاء لحضور الاجتماع الاستثنائي للحكومة، مشيراً إلى أن اللجنة العسكرية لم تبين شيئاً عن نتائج مهمتها في مأرب، وان كانت ستعود الى مأرب مرة اخرى ومتى ام لا، وما الذي ستتخذه مستقبلاً، لا أحد يعرف. في حين قال الشيخ مجيديع: لا يوجد أي معالجات وان الحلول متوقفة، وليس هناك مؤشرات تلوح في الافق عن قرب انفراج الوضع الذي لا يزال متوتراً، وان الناس في حالة خوف، خاصة وان طرفي المواجهة يحشدان قواتهما الى جبهة القتال وسط تأجيج اعلامي ودق طبول الحرب.

مؤكداً أنه لا توجد جدية في تسليم السلاح، وان اللجنة طوال اسبوع من تواجدها في مأرب قامت بزيارات للمعسكرات والمؤسسات الامنية والادارية في المحافظة دون ان تلتقي او تعقد اجتماعات مع أي من طرفي الصراع لمعالجة اسباب التوتر الحاصل.